معهد التخطيط القومي

لقاء الخبراء

للعام الأكاديمي 2019/2018

وقائع الحلقة الخامسة

جودة البحث التربوي "رؤى مستقبلية"

منسق اللقاء

د. مُجدة إمام

مدير مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي

في إطار تنفيذ الأنشطة العلمية التي ينظمها معهد التخطيط القومي، تم عقد خامس الفعاليات العلمية لنشاط " لقاء الخبراء" للعام الاكاديمي 2019/2018 بقاعة الأستاذ الدكتور/ إبراهيم حلمي عبد الرحمن، حول موضوع: جودة البحث التربوي "رؤى مستقبلية"، لمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي، شارك في اللقاء أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بمعهد التخطيط القويم، ومن المدعوين من خارج المعهد ممن لهم اهتمام بالقضية محل النقاش، وبخاصة من كلية التربية ومركز البحوث التربوية والتنمية. استمر اللقاء قرابة الثلاث ساعات من العاشرة صباحًا وحتى الساعة الواحدة ظهرًا.

تحدث في اللقاء على التوالي كلاً من:

أ.د دسوقي عبد الجليل – أستاذ بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي.

أ.د فؤاد حلمي - أستاذ التخطيط والإدارة التعليمية – مركز البحوث التربوية والتنمية.

أ.د حنان إسماعيل أحمد – أستاذ ورئيس قسم أصول تربية كلية التربية – جامعة عين شمس.

انقسم اللقاء إلى ثلاثة أقسام وهي كالآتي:

القسم الأول: جودة البحث التربوي

القسم الثاني: تطبيق اللامركزية في التعليم الاساسي كمدخل لتطويره

القسم الثالث: صيغ مقترحة لاستثمار مخرجات البحث التربوي

القسم الرابع: أهم المداخلات والمناقشات.

القسم الأول: جودة البحث التربوي

أولاً: ماهية البحث التربوي:

هو "نشاط انساني يشير إلي جهود مبذولة لاكتشاف معرفة متصلة بالإنسان في نشاط بعض".

ويعتبر فرع من فروع علم التربية، له بنيته التي تميزه من غيره فروع العلم وعنصر هام في تحسين عملية التعليم ، وتحقيق أهداف المجتمع ، وهو محاولة دقيقة وناقدة ومنظمة هادفة للوصول إلى حلول لمختلف مشكلات التعليم.

يتمثل البحث التربوي في التطبيق المنظم للطريقة العملية في معالجة المشكلات التربوية.

كما يسعى البحث التربوي إلى دراسة الموضوعات التربوية لتحقيق عدد من الأهداف: ومنها:

- تحسين وتطوير تعلم وتعلم الطلاب وتحسين انتاجياتهم .
- الكشف عن المعرفة الجديدة ، لتقديم الحلول والبدائل التي تساعد في تعميق الفهم للأبعاد المختلفة للعملية التعليمية .
- دراسة واقع النظم التربوية ، لمعرفة خصائصها ومشكلاتها البارزة ، والعمل على تقديم الحلول المناسبة ، بقصد زيادة كفاءتها الداخلية والخارجية في عمليات التعليم والتعلم.

ثانيًا: خصائص البحث التربوي:

- يعبر بقوة عن اتجاهات السلوك التعليمي – التربوي كماً وكيفاً وإمكانيات التنبؤ باتجاهاته.
- يقدم الحلول، البدائل للمشكلات و/أو القضايا و/أو الظاهرات ذات العلاقة المباشرة بتحسين التعليم .
- يسهم في إحداث نقلة نوعية في الوعى المجتمعي وبخاصة في اتجاهات الفاعلية في سياقه .
- يهتم بتحليل الوضعية التربوية – التعليمية الحالية ومستوياتها من الجودة
- يمهد الطريق لغد تربوي - تعليمي أفضل.
- الأسس والمتطلبات التي يجب توافرها لضمان جودة البحث العلمي.
- المساعدة في تحديد فاعلية الطرق والأساليب المستخدمة في حجرة الدراسة ، والعمل على تطويرها.

آلية تقدير الاحتياجات البحثية ثلاثية المراحل والمستويات، كما هو موضح في الشكل التالي:

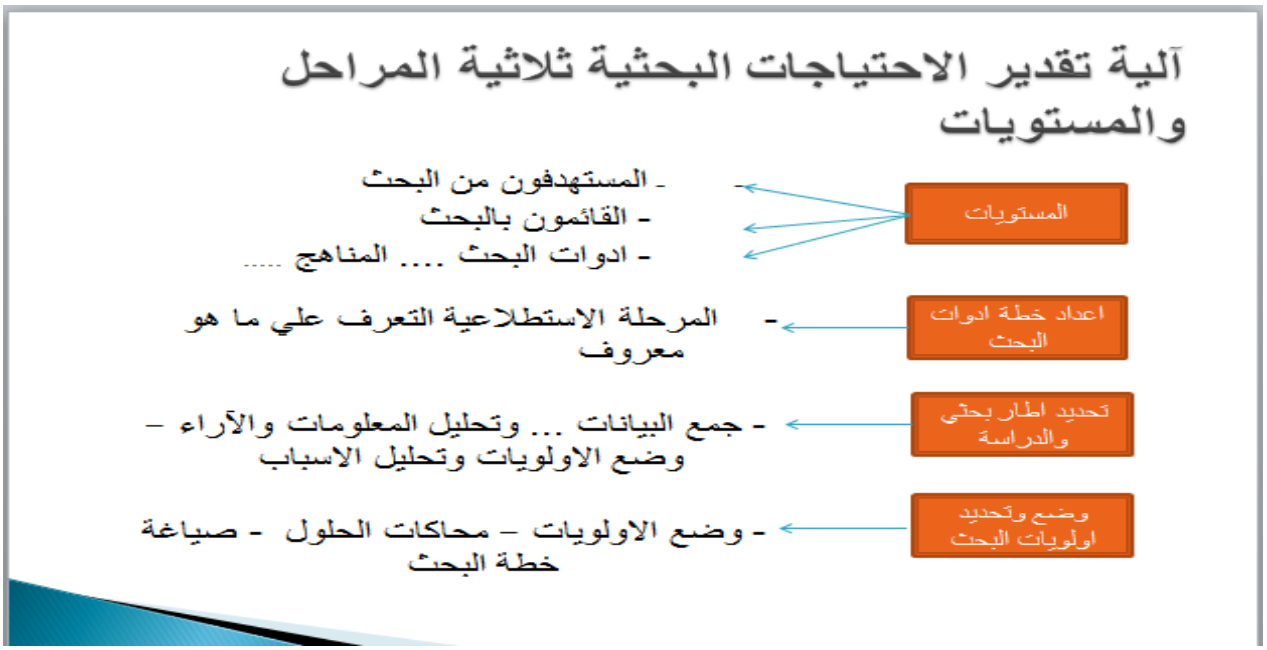

ثالثًا: معوقات البحث التربوي.

- **غياب السياسة البحثية للبحث التربوي**، حيث توجد معايير واضحة لتوجيه البحث التربوي أو توظيف الإمكانات بما يخدم القضايا التربوية ذات الأولوية البحثية، فغالباً تبدأ البحوث من اهتمامات الباحث الخاصة ، ويقلل من تركيز هذه البحوث على مواجهة مشكلات التعليم المختلفة التي يعاني منها المجتمع المصري.
- **الفجوة بين البحث التربوي وتطبيقه**، فالمشتغلون بالبحث التربوي يشتكون من أن بحوثهم لا يستفاد بها في صنع السياسة التعليمية ومواجهة القضايا والمشكلات التعليمية بل أنها تترك حبيسة الأدراج ، أما صانعي السياسة التعليمية والممارسين يشكون أن البحوث التربوية غير وثيقة الصلة باهتمامات وقضايا المجتمع، فضلاً عن أن نتائجها إما مشكوك في صحتها أو مثالية غير قابلة للتطبيق في الواقع العملي .

- يعتبر **الحصول على المعلومات** من أهم عوامل نجاح البحث العلمي، إلى أن الواقع يشير إلى معاناة الباحث التربوي الحصول على المعلومات الصحيحة والبيانات الدقيقة في الوقت المناسب، وبالكم والكيف الملائمين
- **ضعف التعاون العلمي** بين الباحثين في الجامعات والمؤسسات البحثية.
- **تواضع استخدام البحث التربوي للتقنيات الحديثة** في خطواته المختلفة.
- **قصور المخصصات المالية** الموجهة للبحث التربوي

القسم الثاني: تطبيق اللامركزية في التعليم الأساسي كمدخل لتطويره

يزداد الاهتمام يوماً بعد آخر بالتربية كوحدة من أهم أدوات البناء الحضاري وإحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المطلوبة ، وذلك لكونها وسيلة مهمة من وسائل إعداد العنصر البشري الذي يشكل الأساس في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن مهمتها أصبحت مهمة بدرجة كبيرة بسبب التغير والتطور المستمرين في عالم تتنامى فيه الأفكار وتتسع فيه المعارف بسرعة مذهلة ، ويؤدي التعليم دوراً كبيراً في نجاح كافة خطط التنمية بوصفة يمثل عنصرًا فاعلاً لتحقيق هذا التقدم، وهكذا بذلت الجهود وما تزال تبذل من أجل التوسع في التعليم ورفع كفايته.

اللامركزية كمدخل لتطوير الاداء في التعليم الاساسي

ان الهدف من لامركزية التعليم هو التوصل إلى أساليب أفضل لإدارة الموارد المجتمعية، سواء المتاحة من خلال المصادر الحكومية، أو القطاع الخاص، أو المجتمع المدني من أجل تحقيق الأهداف التعليمية، ولكن ما يجب أن نعيه جيدا هو أن اللامركزية في مجال التعليم ليست هدفا في حد ذاته، وإنما هي وسيلة، إذا أحسن استخدامها وتلاءمت مع الظروف المجتمعية والثقافية، فإنها قد تؤتي نتائج إيجابية بالنسبة لمخرجات العملية التعليمية، ولكنها مرة أخرى لا تقدم حلا لجميع

المشكلات، وإنما قد تسهم في تخفيف حدة بعضها وعلينا ان نتعامل مع قضية اللامركزية بكثير من الحذر وخاصة في الأوضاع المصرية التي تمر بها البلاد والحاجة الماسة الى ضمان توافر الروابط المتينة بين الإدارة المركزية والأطراف المتعاملة معها .

وقد أظهرت الخبرات الناجحة أن من أكثر الاشكال والأساليب شيوعا في تطبيق لامركزية التعليم في الدول المختلفة هي كما يلي:

- الأخذ بأسلوب الإدارة المعتمد على المدرسة
- نقل السلطات إلى المحليات:
- تقليص حجم إدارات التعليم المركزية:
- اشراك المجتمع في تمويل العملية التعليمية.

ولقد اتجهت الكثير من الدول إلى تحقيق درجة أكبر من اللامركزية في مجال التعليم، وتعددت الدوافع وراء هذا الاتجاه ما بين الرغبة في اتخاذ اللامركزية وسيلة لإصلاح العملية التعليمية، وبين حتمية التوافق مع التغيرات المشاهدة في الأيديولوجيات السياسية، والاقتصادية، والإدارية، والمتعلقة بالتغير في دور الدولة، وتطبيق مبادئ الحوكمة، وتطبيق مبادئ الإدارة العامة الجديدة.

تطوير إدارة وتنظيم التعليم الأساسي

ان طبيعة تكوين المجتمع المصري وتطوره تختلف تماما عن بنية وتشكل المجتمعات الأخرى خاصة في أوربا وأمريكا، كما أن التحول إلى اللامركزية في مصر تحتاج جهود مضنية وأمامها تحديات صعبة، والأسباب التي تعوق تحقيق اللامركزية في مصر يمكن ارجاعها الى:

- السبب الأول: هو اعتقاد راسخ لدي كثير من المثقفين والرسميين بأن مصر القوية عبر التاريخ كانت هي مصر المركزية. وأن اللامركزية بالنسبة لها هي رمز ضعف وتحلل. .

- السبب الثاني: هو قصور في فهم معني اللامركزية وتصور أن المقصود به هو نقل الاختصاصات من مستوي الوزير في العاصمة إلي مستوي المحافظ في عاصمة المحافظة.
- السبب الثالث: يتعلق بموقف بعض القيادات الإدارية وعدم تحمسها وربما معارضتها لسياسة اللامركزية،
- السبب الرابع: هو عدم ترحيب بعض القيادات التنفيذية المحلية باللامركزية لأنها سوف تلقي علي كاهلهم مسئوليات واختصاصات يشعرون أنهم لا يستطيعون القيام بها، وغير مؤهلين لها.
- ويمثل تطوير إدارة القطاع التعليمي تحدياً لكل من وزارة التعليم والسلطات التعليمية على مستوى المحافظات، حيث أن تعزيز المعرفة المتخصصة والفنية للعاملين على كلا المستويين يعد شرطاً ضرورياً لنجاح تحديث إدارة قطاع التعليم. ومن الضروري تمكين العاملين في الإدارة من الإسهام الفعال في تشكيل الوظائف الجديدة، وتحسين قدراتهم على الاضطلاع بمهام إدارية جديدة في مجالات التخطيط وإعداد البرامج ومتابعة التنفيذ.
- وهذا يتطلب وجود قيادات تمتلك قدرات إدارية فعالة ورؤى مستقبلية واضحة، وإعدادها بالصورة المناسبة، وهو الأمر الذى يجب أن يوضع فى أوليات عناصر النجاح.
- ويجب أن يتحرك العمل في اللامركزية في إطار السياسة العامة للدولة، كما يجب أن يراعى التدرج في التنفيذ والتجريب المحدد قبل التعميم والاختيار الواعي للمشاركين في الإدارة والإشراف، بناءً على ما تقدم فإن المركزية واللامركزية يعتبران مصطلحين يعبران عن مفاهيم متداخلة عن مدى درجة نقل السلطة إلى المستويات الإدارية الأقل أو الأدنى . فالمركزية تعني تركيز السلطة ونقلها من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى للتنظيم أما اللامركزية فتعني نقل السلطة من المستوى الأعلى (المركز) إلى المستوى الادنى (الفروع)عن طريق تفويض أو تخويل السلطات قانونًا، من أجل المشاركة الشعبية الواسعة في إدارة الشؤون المحلية أو الإقليمية من أجل تحقيق الإدارة ذات الكفاية والفعالية الإدارية والتنموية المتوازنة والمستدامة .ويتحقق هذا

الهدف السياسي والاجتماعي بالشراكة المجتمعية الحقيقية في الثورة والموارد، وتحمل مسؤولية إدارة شؤون الدولة الخدمية والتنموية في كافة قطاعاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إن عملية الانتقال اللامركزية في العالم تواجه أربع عقبات رئيسية:

- العقبة الأولى هي معارضة السلطة المركزية للتخلي عن سلطاتها المالية والإدارية التي تمارسها بشكل انفرادي لصالح الأقاليم.
- العقبة الثانية تتمثل في ضبابية قوانين اللامركزية.
- العقبة الثالثة، فهي ظهور طبقة جديدة من المسؤولين المنتخبين على المستوى المحلي تنافس الطبقة القديمة التي كانت تسيطر على البلديات والمجالس المحلية، ما يعني تنافسا على السلطة في المجالس المحلية لفترة انتقالية على الأقل.
- العقبة الرابعة في أن الطبقة المنتخبة الجديدة، مع كونها أكثر تمثيلا وأقرب الى المجتمعات المحلية، إلا أنه ينقصها في الكثير من الأحيان الخبرات الإدارية والتقنية المطلوبة.

لكل هذه الأسباب، فإن التحول للامركزية عملية طويلة الأمد، وتمر بمصاعب جمة تحول دون تحقيقها لأهدافها في وقت قصير، حتى وإن كانت هناك إرادة سياسية لتجاوز العقبات التي تقف في الطريق.

"هناك دول عدة استطاعت تجاوز الصعوبات وتمكنت من تحقيق هذا الانتقال ولو على مراحل، منها البرازيل والمكسيك مثلا، ما يعني أن اللامركزية هدف قابل للتحقيق، كما أن عوائده على الاقتصاد الوطني يمكن أن تكون كبيرة، وكذلك على شعور الناس بأنهم شركاء في صنع القرار المتعلق به".

نحو صيغة متوازنة بين المركزية واللامركزية لتطوير إدارة التعليم الاساسي:

تطبيق اللامركزية لها متطلبات نجاح يجب توافرها قبل الشروع في أو الاستمرار في تطبيقها ومنها:

- تطوير الدور المُناط "بوزارة التربية والتعليم" باعتبارها جهة رقابة ومتابعة، وأيضاً بصفتها جهة معنية بإعداد السياسات ووضع المعايير، بحيث ينصب تركيز "الوزارة" على إعداد وتطوير السياسات والتشريعات والمعايير، بالإضافة إلى توفير الدعم الفني والإرشاد والتوجيه المستمر لصالح المديريات التعليمية، ووضع نُظم تطوير المناهج التعليمية والمتابعة، ووضع نظام تطوير وتنمية الموارد المهنية، وضمان إدارة هذه النُظم على نحو يضمن تحقيق مرتكزات الحوكمة السبع (سيادة القانون، والشفافية والنزاهة، بالإضافة إلى المحاسبة والمسائلة، وتكافؤ الفرص والتضمين، فضلًا عن المعلومات، والمشاركة، واللامركزية).

- ان تتولى "وزارة التربية والتعليم" توظيف نهج تقدمي وتدريجي في إطار تنفيذ اللامركزية، بما يتفق مع السياق العام لسياسة الدولة والمجتمع، وعلى نحو يُسهم في تلافي التعرض لأي صدمات تتسبب في نشوء تطورات غير محسوبة، جنباً إلى جنب مع تجنب حدوث أي عواقب أو نتائج غير آمنة، وذلك على المستويات التعليمية، والشعبية، والسياسية.

- إعادة بناء الهيكل التنظيمي للنظام التعليمي في مستوياته المختلفة، بما يحدد الإطار المتوازن بين المركزية واللامركزية ؛ على أساس ان وزارة التربية والتعليم وزارة متخصصة لتقديم الخدمات التعليمية لطلاب التعليم قبل الجامعي (وضع الخطط لاستراتيجية والسياسات المطلوبة لتحقيقها ومتابعة تنفيذها وتقويم كافة العمليات والنواتج واتخاذ إجراءات دعمها وتطويرها) وان يكون تطوير البنية التنظيمية والهيكلية للوزارة قائماً على العمليات التعليمية الأصيلة . وإنشاء كيانات تنظيمية جديدة (خارج الوزارة) للعمليات الأخرى المكملة للتعليم المدرسي.

متطلبات تحقيق صيغة متوازنة بين المركزية واللامركزية لتطوير إدارة التعليم الاساسي

- ان بناء نظام اداري تعليمي مركزي/ لامركزي متوازن داعم لاستمرار تحسين أداء المدرسة ونواتج التعلم. ويتحدد في التعليم الاساسي في سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية يستلزم:

- الاستمرار في تنفيذ جهود اللامركزية الحالية بما يتفق مع الرؤية العامة للدولة ولوزارة التربية والتعليم مع علاج ما اتضح من مشكلات ناجمة عن التطبيق.

- تعزيز فهم واستيعاب الأطراف المعنية عبر النظام التعليمي بشكل كلي تجاه مفهوم المركزية واللامركزية المتزنة .

- إصلاح الآليات التشريعية والتنظيمية المعنية بتحديد وتفعيل عمليات تقييم احتياجات الموازنة؛ وتخطيط ووضع الموازنات؛ وتخصيص الموازنات؛ وإدارة التدفقات النقدية؛ وتنظيم التوريدات والمشتريات الحكومية، وتفعيل عمليات إدارة الموارد البشرية.

القسم الثالث: صيغ مقترحة لاستثمار مخرجات البحث التربوي بالجامعات

عند تحقيق جودة البحث التربوي، يمكن استثمار مخرجاته بصيغ متعددة لتحقيق العائد منها على النحو التالي:

الصيغة الأولى: التسويق الالكتروني للإنتاج العلمي.. من خلال:

- تحفيز وتطوير قدرة أعضاء هيئة التدريس على النشر على استخدام النشر الالكتروني عبر شبكة الإنترنت مما يسهم في تنمية أدائهم العلمي والأكاديمي، و يثري المحتوى الرقمي العربي.
- استخدام الوسائل الحديثة في الإعلان عن إصدارات المطابع الجامعية، والاهتمام بقضية التوزيع، وفتح أسواق جديدة لتصريف هذه المطبوعات.

- العمل على وضع تشريعات عربية لحماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالأوعية الالكترونية، حيث أن التشريعات الخاصة بحقوق التأليف التقليدية لا تغطى كل الجوانب المتعلقة بالتعامل مع المعلومات والأوعية الالكترونية.
- إطلاق موقع إلكتروني يتضمن جميع المؤلفات (خاصة الكتب المترجمة) الصادرة في كافة الدول العربية، وذلك حفاظاً على الحقوق الأدبية والمادية للجهات المعنية، ومنعا للتضارب.
- العمل على تدويل الدوريات العلمية التربوية التي تصدرها وإدراجها ضمن قواعد البيانات العالمية.

الصيغة الثانية: تقديم الدعم المادي للنشر العلمي. .عن طريق:

- العمل على زيادة موارد الجامعات من خلال البحث عن طرق أخرى لتمويل الجامعات وأجهزتها بما يساهم في البحث العلمي، منها: إتاحة الفرصة لمساهمة القطاع الخاص
- العمل على الاستقلال المالي والإداري لمطابع الجامعات، وزيادة الموازنة المالية المعتمدة للجامعات والبحث العلمي.
- تشجيع حركة التأليف والترجمة بإعفاء المؤلفين والمترجمين من جميع أنواع الضرائب، وإعداد حوافز لهم، وتخصيص جوائز سنوية مناسبة لها.

الصيغة الثالثة: الارتقاء بكفاءات الباحث التربوي:

كفاءات هي قدرات الباحث العلمي مكتسبة، التي تمكنه من العمل في النشاط البحثي، ويتكون محتواها من معارف و مهارات و قدرات و اتجاهات مندمجة بشكل مركب . والباحث العلمي يحتاج الى اكتساب مهارات ليمكنه من اجراء البحث ونشره بشرط التمكن من:

- ✓ المستوى اللغوي(اللغة العربية والاجنبية)بما ييسر الصياغة والترجمة والنشر.
- ✓ المهارات التكنولوجية بما ييسر التعامل مع تكنولوجيا الاتصالات المحلية والدولية.
- ✓ الاساليب الإحصائية ليستطيع التعامل والتفسير للنتائج البحثية بنفسه بدلا البرامج الاحصائية

الصيغة الرابعة: تشجيع الجماعة العلمية Scientific community

تعرف الجماعة العلمية بأنها شبكة متنوعة من العلماء) المتفاعلين .وتتضمن الكثير من الجماعات الفرعية التي تعمل في تخصصات ومؤسسات معيّنة .

الصيغة الرابعة: تشجيع الكراسي البحثية Research Chairs

كراسي البحث هي مشاريع بحوث علمية استراتيجية مميزة و محددة زمنياً (أربع سنوات قابلة للتجديد) يكلف بها فريق من العلماء المميزين والمتخصصين للبحث في مجالات علمية محددة ،والقيام ببحوث تطبيقية رائدة ومعمقة تستهدف نقل التقنية والمعرفة وتوطينهما للارتقاء بالدولة إلى مصاف الدول العالمية المرموقة وبالتعاون مع مؤسسات الانتاج وهذا سيحقق:

- تعزيز ونشر ثقافة الابتكار والإبداع والتطوير في مختلف مجالات العلوم والمعارف الإنسانية.
- دعم التنمية المستدامة والاقتصاد الوطني القائم على المعرفة.
- دعم الصناعات الوطنية لبلوغ العالمية عبر استخدام المناهج العلمية والنتائج البحثية
- تنمية الشراكة المجتمعية مع الجامعات ودعم سبل التعاون بين الكفاءات في الجامعة ومختلف مؤسسات المجتمع لإذكاء روح البحث المؤسسي أسوة بالجامعات العالمية المرموقة.
- المشاركة في الإنتاج البحثي الوطني والعالمي، والإلمام بالتقنيات الحديثة ودعم حركة النشر العلمي لاسيما في الدوريات المتخصصة ذات السمعة العالمية.
- الاستثمار الأمثل لقدرات الجامعة من كفاءات بشرية متميزة وموارد المساندة المتطورة.

الصيغة الخامسة: تفعيل دور وحدات النشر العلمي بالجامعات. من خلال:

- تحرر وحدات النشر من النظم والإجراءات البيروقراطية الحكومية مما يعطى دفعة قوية لهذه المؤسسات للعمل والإنتاج بشكل أفضل.

- تشجيع وحدات النشر بالجامعة على عقد دورات وبرامج تدريبية مستمرة لربط العاملين بها بأحدث المستجدات والتقنيات في مجال النشر.
- إنشاء جمعية أو اتحاد للمطابع الجامعية في الوطن العربي، تكون الجمعية مسئولة عن التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بالنشر العلمي في الجامعات العربية.
- إنشاء مركز للنشر الدولي داخل كل كلية من كليات الجامعة؛ يقوم بتقديم خدمات التحرير العلمي والترجمة والتوثيق للبحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس.
- الزام الباحثين و المبتعثين في بعثات علمية للحصول على الدكتوراه من الخارج بكتابة أسم الجامعة على الأبحاث الدولية المنشورة (Affiliation name) من سياق أطروحاتهم العلمية، وهذا حق أصيل لجامعة و لمصر التي تقوم بتمويل الباحثين المبتعثين.

الصيغة السادسة: نشر الوعي بين الباحثين بالأخطاء الشائعة بالبحوث التربوية لتجنبها.

القسم الرابع: أهم المداخلات والمناقشات

تمثلت أهم المداخلات والمناقشات في عدة نقاط يمكن عرضها بإيجاز في النقاط التالية:

- النظر بعين الاعتبار للمكون الثقافي للمجتمع المصري، وتعزيز وغرز قيم الانتماء والولاء وحب الوطن والمسئولية، واتاحة الفرص والمشاركة الاجتماعية.
- أهمية وجود برامج منهجية لتوجيه الشباب المصري نحو الابتكار والابداع وتحقيق التميز الفكري والمعرفي. انشاء شركات لتحويل المعرفة إلي منتج علمي والتسويق في مجال التربوي (برمجيات)
- التسويق الإلكتروني للإنتاج العلمي للبحوث التربوية من خلال شركات بالشراكة مع معهد التخطيط القومي

❖الاهتمام بمعايير جودة مخرجات البحث العلمي بشكلٍ عام، ومخرجات البحث التربوي وعملياته بشكلٍ خاص.

❖ضرورة ربط البحوث العلمية بالجانب التطبيقي والواقع الاجتماعي للظواهر والمشكلات الاجتماعية، والوصول لحلول لها، وتقديمها لصانع القرار

❖الاستفادة من القانون 23 / لسنة 2018 للابتكار وإنشاء شركات وخصائص تكنولوجية لتطبيق وتوظيف المعرفة الجديدة لدعم الاقتصاد المبني علي المعرفة.

❖ضرورة إجراء دراسة عاجلة حول جامعات الجيل الثالث مع التركيز علي جامعة كمبردج للاستفادة منها في تطوير مراكز البحوث العلمية في مصر.

❖وضع تشريعات لحماية الملكية الفكرية، والمعلومات التي يتم اتاحتها في المواقع الالكترونية.

❖تشجيع الجمعية العلمية والتي تمثل شبكة متنوعة من العلماء المتفاعلين والمعنين بمجال البحث التربوي، والتي تعمل في تخصصات ومؤسسات تربوية معنية مثل مركز البحوث التربوية وكليات التربية وغيرها.

❖تشجيع الكراسي البحثية وهي "عبارات عن شارعه بحوث علمية تربوية، و استراتيجية مميزة ومحدودة بفترة زمنية محددة قابلة للتجديد تكليفاتها فريق من العلماء المميزين والمتخصصين في البحث التربوي وبالتعاون مع مؤسسات التربوية والمدارس وبالإضافة إلى الكليات التربوية.

❖تشجيع الشراكة المجتمعية مع الجامعات والمراكز الفكرية، ودعم سبل التعاون بين كفاءات الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني.

❖تفعيل دور وحدات النشر العلمي للجامعات من خلال عقد دورات توعوية في مجال النشر الدولي وربط البحث العلمي لتبني القضايا بالمجتمع ومشكلاته، ومجال التحرير العلمي والترجمة والتوثيق العلمي للباحثين في المجالات التربوية.

❖نشر الوعي بين الباحثين بالأخطاء الشائعة للبحوث التربوية لبحثها مثل طريق اختيار المشكلة، اختيار المنهج البحثي ، جمع المعلومات من بين الادبيات ، اختيار العينة ، تقييم ادوات البحث ، اخلاقيات الباحث التربوي ، كتابة وعرض الرسالة أو البحث.

❖ضرورة وضع خطة للبحث التربوي بين كليات التربية والمراكز البحثية التربوية والوزرات المعنية مثل: "وزارة الثقافة والصناعة والتربية والتعليم، والتعليم العالي، وزارة الصناعة"، لاختيار الموضوعات وقضايا البحث بين الواقع العملي والمشكلات الاجتماعية التي تواجهها تلك الوزارات.